نقد التصور الليبرتاري للدولة

د. حمدي السيد السيد مهران

دكتوراه في فلسفة السياسة

كلية الآداب ـ جامعة الإسكندرية

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- ٢٠٠٤ -

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تمهيـــد:

تقع الدولة في المرتبة الأولى علـــى قائمـــة الدراســـات الليبرتاريـــة[*]، فالاهتمـــام الليبرتاري بفهم طبيعتها ودراسة سلوكها لا يُضاهيه شيء. ويرجع السبب في ذلـــك إلـــى محورية علاقة الفرد بالدولة، أو بمعنى أدق العلاقة بين حرية الفرد وحدود سلطة الدولـــة في الفكر الليبرتاري؛ حيث يرى الليبرتاري أنَّ طبيعة الحكومة وسُلطتها يشكلان الخطـــر الأكبر على الحرية الفردية، وأنَّ ضبط العلاقة بين الفرد والدولة هو السبيل الوحيد لصنع مجتمع حُر بمعنى الكلمة. سنحاول في هذا البحث أن نجيب عن السؤال التالي: ما طبيعـــة التصور الليبرتاري للدولة وحدود عملها؟ وهو السؤال الذي تنبثق عنه تـــساؤلات أخـــرى هامة مثل:

- ما وظيفة الدولة في الفكر الليبرتاري؟
- كيف تؤثر سلوكيات الدولة في الحرية الفردية؟
- هل يتسم التصور الليبرتاري للدولة بالموضوعية؟

طبيعة الدولة:[**]

ناقشت الليبرتارية مسألة طبيعة الدولة والحكومة، وحاولت أن تُوضّـــح حقيقـــة أن الدولة تشكل خطرًا على الحرية، لأنها بطبيعتها تقوم على عدد من الأسس التـــي تنتهـــك الحريات الفردية وتصادر الحقوق الطبيعية، وأنها –بصورتها الحالية- كيـــان احتكـــاري، "فهي مؤسسة تحتكر الاستخدام القانوني للقوة أو تدعي احتكار استخدام الإكراه فـــي حيّـــز جغرافي معين وفوق كيانٍ سياسي، مع حيازة سيادة داخلية وخارجية."[(1)] وبالتـــالي فهـــي كيانٌ مغتصبٌ ومُنتهكٌ للحريات الفردية –بل إنَّ الليبرتاريين الأنـــاركيين يرونهـــا كيانًـــا إجراميًا بالكامل- يُشكِّل كثير من سلوكياتها خطرًا حقيقيًّا على الحقوق الطبيعية والحريات الفردية، "فهناك نوعان من المبادئ المؤسسة للنظام الاجتماعي: النوع الأول سلميٌّ يقـــوم على عمل الإنسان، وعلى التبادل الطوعي، والآخر يقوم على الإكراه، والتـــسلط، وحكـــم

(*) تُمثل الأفكار الليبرتارية الواردة في هذا البحث الأساس المشترك بين جميع الليبرتاريين، وقبولها هو المعيار عندهم لاثبات ليبرتارية أي مفكر، فالدفاع عن الحرية، والملكية الخاصة، والعداء للدولة، والنزعة الفردية المفرطة، ورفض الإكراه في العلاقات الاجتماعية، ومناصرة الرأسمالية..إلخ؛ تشكل معا بنية الفكر الليبرتاري. لهذا فإن نسبة تلك الأفكار إلى كافة الليبرتاريين ليس من قبيل التعميم العشوائي، فمعظم-إن لم يكن جميع- الدراسات والمؤلفات الليبرتارية تكرر تلك الأفكار نفسها بشكل مستمر، وقد استعنا بأهم تلك المؤلفات في هذه الدراسة.

(**) يستخدم الليبرتاريون كثيرا في مؤلفاتهم كلمتي "الدولة" و"الحكومة" للإشارة إلى الشيء نفسه، حيث ينظرون لكل منهما كتعبير عن السلطة في مواجهة الأفراد. لهذا سيكون استخدام لفظيْ الدولة والحكومة كمترادفين شائعا في المصادر والمراجع التي تم الاعتماد عليها في هذا البحث.

(1) "The Encyclopedia of Libertarianism", art: State, editor in chief: Ronald Hamowy, Sage Publication Ltd. , Los Angeles, 2008, P. 490

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

القوة. والدولة تظهر من داخل المجتمع الذي يستخدم الناس فيه القوة ضد بعضهم البعض، وتكون جميع البُنَى المؤسساتية قائمة على هذه العلاقة."[2]؛ أي أنَّ الدولة بحكم طبيعتها تقوم على تقييد الحرية وفرض الهيمنة والإكراه.

١- الحكومة غير منتجة:

من الأفكار الليبرتارية الناقدة للحكومة تلك الفكرة التي قدمتها "إيزابيل باترسون"[W] في كتابها "إله الآلة"، حيث ترى "باترسون" أنَّ الحكومة بطبيعتها -على عكس البشر- كيانٌ غير مُنتج، فهي تقوم على الإكراه، وتزدهر على السلب، فحكومة أي دولة لا تسلك غير هذه السلوكيات[**]، "فهذا ما تفعله الحكومة، ولا تستطيع أن تفعل غيره. فهي مؤسسة مانعة وسالبة، وآلية عملها تتلاءم حتمًا مع وظيفتها."[3] فطبيعة الحكومة تجعلها غير قادرة على الإنتاج أو البناء أو التصنيع، فالإنسان وحده هو القادر على ذلك، أما الحكومة فهي تستخدم البشر –طواعية أو قسرًا- لتنفيذ أهدافها، لهذا فالأفعال التي ترتبط بطبيعة الحكومة تشكل خطرًا على الملكية -بمعناها الليبرتاري- ومن ثمَّ على الحرية ذاتها. تقول "إيزابيل باترسون":

"كُلما تدخلت الحكومة في سلسلة من الأنشطة، فإنها تفعل ذلك مع تصريح بالحظر والمصادرة. وما قد تفعله غير ذلك هو مجرد "وقف" الحظر على عمل ما. تلك هي طبيعتها ووظيفتها وآلية عملها. ينطبق ذلك الكلام بالدرجة نفسها عندما نقول إن الحكومة تبني سدًّا، أو أيَّ بناءٍ آخر. فالحكومة تُصادر الأموال، وتستأجر الأشخاص للقيام بالعمل، والدور الذي تقوم به الحكومة هو فعل المصادرة، فالأشخاص يمكنهم أن يبنوا السدود، لكنهم لا يستطيعون مصادرة الأموال."[4]

---

(2) Loc. cit.

(W) إيزابيل باترسون Isabel Paterson (١٨٨٦- ١٩٦١م): مفكرة سياسية وصحافية أمريكية من أصل كندي، وهي أحد الدعاة المبكرين لما أصبح يُعرف بعد ذلك بالليبرتارية، طالبت بحكومة الحد الأدنى،واقتصاد السوق الحرة وفق التصور الكلاسيكي، ودافعت عن الحقوق الفردية المطلقة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية. أشهر كتبها "إله الآلة". للمزيد انظر:
"The Encyclopedia of Libertarianism", art: Isabel Paterson, P. 372-73

(**) ما تطرحه "باترسون" هنا حول اعتبار أعمال الحكومة سلوكيات إجرامية (وهو نفسه موقف الليبرتاريين الأناركيين) يرتبط بشكل أساسي برفضِ كل صور تقييد الحرية، فالليبرتارية تعتبر الضرائب نوعا من أنواع السرقة، وتعتبر كل صور الإكراه مُجرَّمة، وترفض تدخل الدولة في حياة الأفراد. ولأن الدولة –بحكم طبيعتها- تجمع الضرائب، وتستخدم الإكراه، وتتدخل في حياة الأفراد، فهي تُعد في نظر الليبرتاريين كيانا إجراميا. أي بعبارة اخرى، وفق هذه الفكرة، لا يوجد دولة خيرة وأخرى شريرة، بل إنَّ كل دولة بطبيعتها شريرة، وإذا حدث وتوقفت عن أفعالها الإجرامية، فإنها لم تعد-في نظرهم- دولة.

(3) Isabel Paterson, "The God of the Machine", G.P Putnam's Sons, New York, 1943, P. 85

(4) Ibid, P. 87

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

يظهر عند "باترسون" هنا الخلل الفكري الذي يتمثل في إنكار وجود المجتمع بشكل مستقل، حيث تتجاهل "باترسون" الدور الذي تؤديه الحكومة من توفير فرص العمل، والربط بين الأعمال الفردية، وحماية حقوق الأفراد المنخرطين في العمل، واكتفت بحصر دورها في مصادرة الأموال فقط، مع التلميح إلى أن ذلك لا يعد عملاً حقيقيا، فكافة الأعمال الحقيقية على أرض الواقع يقوم بها الأفراد. والسؤال هنا: ما الأعمال الحقيقية؟ هل هي الأعمال المادية فقط (كبناء السدود مثلا)، أم الأعمال غير المادية أيضًا؟ فإذا كانت هي الأعمال المادية فقط، فما حكم مصادرة الأموال؟ هل هو عمل مادي، أم لا؟ فإن كان ماديًا، فلماذا يعجز الأفراد عن فعله بأنفسهم كسائر الأعمال الأخرى؟ وإن كان غير مادي، أي غير حقيقي، فلماذا لا يتم بناء السدود من دونه؟! إن المبالغة في تحقير دور الحكومة، ووضعها في صورة الكيان الطُفيلي الذي يستفيد من عمل الأفراد، ولا يستفيد الأفراد من ورائه شيئًا، يُعد أحد صور الشطط الفكري في الليبرتارية عموما.

ولأن الحكومة لا تنمو وتزدهر إلا على جهد وعمل البشر -بحسب الفكرة السابقة- فإن الحديث عن الحكومة -في المنظور الليبرتاري- هو حديث عن تكتل من الأشخاص الطبيعيين (البشر)، ولا يوجد شيء عدا ذلك! فمن طبيعة أي حكومة أنها بلا وجودٍ حقيقي، أي أنها تتكون من مجموعة من الأشخاص الطبيعيين؛ فهي "ليست كيانا قائمًا بشكل مستقلٍ عن الأشخاص الذين أنشأوها، فدائمًا وأبدًا هناك عدد من الأشخاص في مجتمعنا يشكلون الحكومة."[5] ولهذا الأمر أثره العظيم في فهم وتقييم سلوكيات الحكومة أو الدولة، فما يفعله الموظف الحكومي دون مواجهة أي اعتراض قد يتسبب في إلقاء آخرين في السجن إن حاولوا فعله (كسلب الأموال الخاصة أو الإعدام مثلا). فالحكومة تستغل الطاقة الإنتاجية للأفراد لتحقق أهدافها المستقلة، وتمنح نفسها استثناءات أخلاقية وقانونية لتجعل الفعل المُجرَّم قانونا مباحا إذا قام به أحد الموظفين التابعين لها. أي أنها تفعل الشيء نفسه الذى تمنع الأفراد من فعله، "فالشخص الذي يصادر بضائع شخص آخر يُعتبر مجرما، فهذا الفعل محجوزٌ حصرًا للحكومة"[6]؛ لهذا فالحكومة تظهر أمامنا "كمجموعة من الأشخاص الذين يمتلكون سلطةً كبيرة تحت تصرفهم، يستطيعون –بل ويقومون بالفعل- باستخدامها في السيطرة على سائر المواطنين بطرقٍ شديدة التنوع."[7]

تتجلى هنا النظرة ذات البُعد الواحد للدولة والحكومة، فالمقارنة بين الأفراد

(5) David Bergland, "Libertarianism in One Lesson", 5th (ed.), Orpheus Publications, Costa Mesa, 1990, P. 1
(6) Isabel Paterson,"The God of the Machine", P. 88
(7) David Bergland, Op.cit., P. 2

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المستقلين، والموظفين الحكوميين لإثبات وجود إزدواجية في المعـــايير يكـــشف طبيعـــة النظرة التي ينظر بها الليبرتاري إلى الحكومة، فهو لا يعترف بأي عمل إيجابي تقوم بـــه، ولو حدث واعترف فإنه يؤكد على كفاءة الأفراد (أي السوق الحرة) في الوفاء بهذا العمـــل بشكل أفضل من الحكومة دائما، وبهذه الطريقة يكون قد أظهر أعمالها الـــسلبية، ووجـــد بديلا أفضل للقيام بأعمالها الإيجابية، فتكون النتيجة هي عدم الحاجة لحكومـــة كبيـــرة، أو ربما عدم الحاجة لحكومة بالمرة.

٢- الحكومة والضرائب:

من المسائل المرتبطة بطبيعة الحكومة عند الليبرتاريين مسألة آلية تمويل الحكومـــة أو الدولة لنفسها، أو ما يُسمى بنظام الضرائب. فقد اهـــتم المفكـــرون الليبرتـــاريون(*) – خاصة في الولايات المتحدة- بموضوع مشروعية فرض الضرائب، وقاموا بتفنيد الفكـــرة الشائعة عن أنَّ الضرائب عملية مساهمة اختيارية، وقاموا بربط مسألة جمع الأموال عبـــر الضرائب بالطبيعة القاهرة للدولة، وأنها تقوم على العنف والإكراه، "فالدولة وحدها تجنـــي عائداتها المالية عبر الإكراه، والتهديد بالعقوبات المُغلّظة في حالة عدم الامتثـــال والـــدفع بشكل عاجل. هذا الإكراه يُعرف باسم "نظام الضرائب"، وقد كـــان يُعـــرف قـــديما باســـم "الإتاوة". فالضرائب ببساطة ووضوح هي سرقة(**)، حتى ولو كانت سرقة علـــى نطـــاق واسع وضخم بحيث لا يحلم أي مجرم عتيد أن يتنافس معها، فهي عملية استيلاء قـــسري على ممتلكات ساكني الدولة أو رعاياها."(8)

(*) يُعتبر موضوع الضرائب، أو الطريقة التي تمول بها الحكومة أنشطتها، من أهم الموضوعات التي يتناولها الليبرتاريون في مؤلفاتهم، فنادرًا ما يخلو كتاب لهم من فصل أو أكثر يتناول هذا الموضوع، كما أن هناك العديد من المقالات والدراسات الليبرتارية المنشورة التي تتناول جدوى نظام الضرائب، ومدى عدالته، للمزيد حول نظام الضرائب، والموقف الليبرتاري منه انظر:

"The Encyclopedia of Libertarianism", art: Taxation, PP. 499-501

Walter Block & Michael Walker (ed.), "Taxation An International Perspective", The Fraser Institute, Vancouver, 1984

Ellen Frankel Paul, Fred D. Miller, Jr.& Jeffrey Paul(ed.),"Taxation, Economic Prosperity, and Distributive Justice", Cambridge University Press, London & New York, 2006

(**) يتفق جميع المفكرين الليبرتاريين على عدم شرعية أنظمة الضرائب المعمول بها ويصفونها بأنها سرقة، وتمثل نوعا من العبودية؛ لأنها تقوم على جمع المال بالإكراه. للمزيد حول الموقف الليبرتاري من نظام الضرائب انظر:

Edward Feser, "Taxation, Forced Labor, and Theft", The Independent Review, Vol.5 , No.2, (Fall, 2000), PP. 219-235

Frank Chodorov, "Taxation is Robbery", in: "Out of Step: The Autobiography of an Individualist", The Devin-Adair Company, New York, 1962, PP. 216-239

Chris R. Tame, "Taxation is Theft", Libertarian Alliance Political Note, No.44, 1989 www.libertarian.co.uk/lapubs/polin/polin044.pdf

(8) Murray N. Rothbard, "The Ethics of Liberty", New York University Press, New York & London, 1998, P. 162

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وما يجعل هذا الأمر من طبيعة الحكومة الاستثنائية أنها لا تشبه في ذلك سائر المؤسسات الأخرى في المجتمع، فطريقة تكون الحكومة وأسلوب عملها يجعلانها حالة فريدة لا يُشبهها شيء، وقد رصد "مُوري روثبارد"[W] فرقين جوهريين بين طبيعة الحكومة وأي مؤسسة أخرى:

"الفرق الأول- إنَّ أي شخصٍ آخر أو مجموعة من الأشخاص يحصلون على دخولهم عبر الدفع الطوعي، إما بالمساهمة الاختيارية أو المِنَح (مثل صندوق تبرعات المجتمع المحلي أو نادي البريدج)، أو عن طريق الشراء الاختياري للسلع والخدمات التي يقدمونها بالسوق (مثل أصحاب محلات البقالة، ولاعبي البيسبول، وأصحاب مصانع الصلب..إلخ). الحكومة وحدها هي التي تتحصل على دخلها عبر الإكراه والعنف (مثلا عبر التهديد المباشر بالمصادرة، والسجن في حالة عدم السداد بشكل عاجل) هذه الرسوم القسرية هي الضرائب.

الفرق الثاني- إنه، باستثناء المجرمين أو الخارجين على القانون، وحدها الحكومة قادرة على استخدام مواردها المالية في ممارسة العنف ضد ممولياها أو ضد أيٍّ من رعاياها، وهي الوحيدة القادرة على حظر المواد الإباحية، وفرض شعائر دينية معينة، أو وضع الناس في السجن لبيعهم سلعًا بسعرٍ أعلى من ذلك الذي تراه مناسبًا."[9]

والسبب الجوهري في رفض الليبرتاريين لنظام الضرائب "أنه يقوم على الإكراه، أي أنه مشمولٌ بقوانين عقابية شديدة في حالة رفض الدفع، والليبرتاريون يسعون إلى التخلص من الإكراه كأساس للعلاقات الاجتماعية."[10] وجعل التعاون الطوعي بديلاً له. لهذا يعتقدون أنَّ كشف حقيقة نظام الضرائب يُعد خطوة هامة في سبيل التخلص من الآلية الإجبارية التي يرتكز عليها، "فالليبرتاريون يحبون أن يُسمُّوا الضرائب باسمها الصحيح: "سرقة". فنظام الضرائب ببساطة عبارة عن مجموعة من الناس يستخدمون القوة التي تحت أيديهم كي يسرقوا عائدات أو ممتلكات الآخرين. ويتم تهديد ضحاياهم من دافعي الضرائب بالغرامات أو السجن في حالة ما إذا رفضوا الدفع. ولو قاوم دافع الضرائب

(W) مُوري رُوثبارد Murray N. Rothbard (١٩٢٦- ١٩٩٥م): اقتصادي ليبرتاري نمساوي، وفيلسوف سياسي ومؤرخ. هو أحد أبرز المفكرين تأثيرًا في الحركة الليبرتارية الأمريكية، وهو المُنظر الأول للجناح الأناركي فيها، له العديد من الكتابات التي تناولت الليبرتارية من أبرزها "في سبيل حرية جديدة" و"أخلاقيات الحرية"، بالإضافة إلى مؤلفاته الاقتصادية. روثبارد هو مُبتكر مفهوم Anarcho-capitalism. للمزيد انظر:
"The Encyclopedia of Libertarianism", art: Murray Rothbard, PP. 441-44

(9) Murray N. Rothbard, "For a New Liberty: The Libertarian Manifesto", 2nd(ed.), Ludwig von Mises Institute, Auburn, Alabama, 2006, P. 57

(10) David Bergland, "Libertarianism in One Lesson", P. 47

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

سرقة الحكومة له، فإن موظف تحصيل الضرائب لديه السلطة (وليس الحق الأخلاقي) أنْ يقمع الشخص المُقاوم باستخدام أي قوة يتطلبها الأمر، ولو حتى بالقوة المُميتة."[11]

ولأن الليبرتاري يعتبر أنَّ تمويل الدولة لأنشطتها عبر الاستيلاء القسري على المِلْكيات عملا غير مشروع، وينتهك حرية الأفراد، فقد سعى بعض الليبرتاريين –مثل "آين راند"[*] - إلى تقديم بدائل مقبولة وخالية من الإكراه لعملية تمويل الحكومة لنفسها، كصناديق الوقف أو الياناصيب، حيث يكون الدافع من وراء التمويل تحقيق الأفراد لمصلحتهم الشخصية مما يصنع نظاما قائمًا على آلية "اليد الخفية"، إذ يرى الليبرتاريون "أننا بوصفنا بشرًا نتميز بالإنسانية والعقل لابد أن نُقر بأنَّ طريقة تمويل الحكومة لنفسها القائمة على الإكراه (الضرائب) طريقة غير أخلاقية. ولهذا ينبغي أن تكون غايتُنا هي التخلص من النظام القسري، واستخدام نظام طوعي أكثر اتساقًا مع السلوك الأخلاقي القويم."[12]

لهذا فالليبرتاري يرى الحكومة لا تُنتج شيئًا، وتصادر الأموال دون إرادة أصحابها، كما أنها تمنح حصانة لموظفيها من المساءلة الأخلاقية أو القانونية عندما يرتكبون أفعالاً يُعاقَب على فعلها المئات من المواطنين كل يوم، وفوق ذلك تحتكر الحكومة بعض الخدمات ولا تمنح الأفراد فرصة اختيار بديل لها، وهو نوع من أنواع الإكراه أيضًا، وفي النهاية تزج بمن يرفض الانصياع لها في السجن. يقول الكاتب الليبرتاري "ديفيد برجلاند":

"يتضح لنا أنَّ الحكومة مؤسسة تقوم على القوة، حيث أنها لا تُنتج شيئًا، والأشخاص الذين يشكلونها يقبضون رواتبهم من المواطنين عبر أسلوب التمويل الإجباري المسمى الضرائب. وفوق ذلك غير مسموح للمواطنين أن يختاروا عدم استخدام الخدمات الحكومية، أو الإجراءات الحكومية، أو الأنشطة الحكومية، أو أن يتعاملوا مع غيرها. دافعو الضرائب لابد أنْ يدفعوا للحكومة وأن يخضعوا لأفعالها حتى ولو كانوا رافضين لها."[13]

ويعتبر الموقف الليبرتاري المتشدد من نظام الضرائب نتيجة حتمية لموقف الليبرتاريين الرافض لأي صورة من صور الإكراه في العلاقات الاجتماعية، لكن هذا لا

---

(11) Ibid., P. 41

(W) آين راند Ayn Rand (١٩٠٥-١٩٨٢م): فيلسوفة وروائية أمريكية من أصل روسي، أحد أهم المساهمين في قيام الحركة الليبرتارية خلال القرن العشرين، قدمت تصورها المدافع عن الفردية والحرية واقتصاد السوق ودولة الحد الأدنى عبر فلسفتها المُسمّاة "المذهب الموضوعي" Objectivism التي تُمجّد فيها استخدام العقل باعتباره الأداة الوحيدة لتحكم الإنسان في مقاليد حياته. أشهر رواياتها "المنبع" و"أطلس هازًا كتفيه"، ومن مؤلفاتها السياسية "فضيلة الأنانية"، "الرأسمالية: المثال المجهول". للمزيد انظر:
"The Encyclopedia of Libertarianism", art: Ayn Rand, P. 412-15

(12) Ibid., P. 45

(13) Ibid., P. 5

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ينفي أنَّ هذا الموقف ذاته يتجاهل بشكل واضح مسألة النفقات الحكومية، خاصة تلك التي ترتبط بمهام الدفاع والأمن، فنظام السوق لا يستطيع أن يحل محل الدولة في بناء الجيش، ولا يمكن أن يخضع هذا الأمر لقواعد المنافسة السوقية؛ ولذلك فجمع الضرائب أمر حتمي، خاصة وأن البدائل المقترحة لتمويل الأنشطة الحكومية لا تكفي النفقات الحكومية، حتى في حالة تقلص حجم الدولة إلى الحد الأدنى. أما فيما يتعلق بشرعية نظام الضرائب، فيمكن الاستدلال عليه باستمراره في جميع دول العالم؛ لقناعة أغلبية المواطنين به، فنظام الضرائب في أي دولة ديمقراطية يتم النص عليه في الدستور والقانون، ولو كانت الأغلبية من أفراد الشعب رافضة له لكان قد تم التخلص منه منذ زمن كما حدث مع نظام العبودية، وقوانين التمييز العنصري، والقوانين التي تَحْرِم المرأة من حقوقها المدنية والسياسية. فالواقع الذي يرفض الليبرتاريون الاعتراف به أن معظم المذاهب السياسية وعامة الناس يقبلون نظام الضرائب بوصفه أفضل طرق تمويل الأنشطة الحكومية، وإن كانوا يختلفون حول طريقة تطبيقه.

إذن فوفقا للمنظور الليبرتاري، عند عرض أفعال الحكومة على "مبدأ عدم الاعتداء" الليبرتاري *Nonaggression Principle* القائل بأنَّه لا يحق لإنسان أن يباشر اعتداءً على شخصِ أيّ إنسانٍ آخر، أو على ممتلكاته "يتضح أنها أكبر منتهكٍ لهذا المبدأ. فالحكومة تنتهك ملكية الإنسان لذاته في عدد لا حصر له من المواقف، عبر تجريم الكثير من الأفعال التي لا يعتبرها الليبرتاريون جرائم من الأساس. فضلا عن انتهاك ملكية الإنسان لعمل يده عبر حظر بيع الإنسان لممتلكاته بالسعر الذي يريده، وسلب نتاج عمله عبر فرض الضرائب عليه والتي يعتبرها جميع الليبرتاريين نوعا من أنواع السرقة المُقننة. ولهذا يمكن تعريف الدولة بأنها تلك المنظمة التي تتحلى ببعض أو جميع ما يلي:

أ- تجني إيراداتها عبر الإكراه المادي (الضرائب).

ب- تقوم بعمل احتكار قسري للقوة، وللسلطة المطلقة في اتخاذ القرارات في منطقة إقليمية معينة.

وكل من هذين النشاطين الهامين للدولة يشكّلان بالضرورة عدواناً إجراميا ونهبًا للحقوق الشرعية في المِلْكية الخاصة لرعاياها (بما في ذلك ملكية الإنسان لذاته)."[14]

وهذا يأخذنا من دراسة طبيعة الدولة عند الليبرتاريين إلى دراسة وظيفتها عندهم، وما يُعد مشروعًا من أفعالها أو غير مشروع.

---

(14) Murray N. Rothbard, "The Ethics of Liberty", P. 172

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وظيفة الدولة:

ترى الليبرتارية الدولة –كما أسلفنا- كياناً خطرًا بطبيعته، فهي مصدر تهديد مستمر للحريات والحقوق الفردية، ومن ثمَّ فمراجعة سلوكياتها، وتحديد ما يجوز منها وما لا يجوز يُعد أمرًا ضروريًّا لصنع مجتمع حُر يتمتع فيه كل فرد بملكيته لذاته ولممتلكاته. وقد تناول الفكر الليبرتاري موضوع وظيفة الدولة من خلال عدد من المحاور، بدأها بالمحور الأخلاقي، وجعله الأساس الذي ينطلق منه في نقد أفعال الدولة، أو الحكومة تجاه أفراد المجتمع.

١- البُعد الاخلاقي لأفعال الحكومة:

تؤكد الليبرتارية على ضرورة تطبيق القواعد الأخلاقية على سلوكيات الدولة، بمعنى أنَّ ما يُطبّق على الأفراد أو الجماعات داخل المجتمع يُطبّق على الدولة ذاتها، فالأفعال التي تُعد غير أخلاقية إذا ما ارتكبها الفرد لابد أن تبقى غير أخلاقية إذا ارتكبتها الحكومة، "فالليبرتاريون يعتقدون أن مجموعة القواعد الأخلاقية تلك ينبغي أن تُطبّق بشكل دائم على أفعال الحكومة مثلما تُطبق على أفعال الأفراد."[15]

والسبب في تمسُّك الليبرتاريين بمسألة تطبيق القواعد الأخلاقية على أفعال الدولة أنهم يعتقدون أن الفلسفة الأخلاقية هي الأساس الذي تنبني عليه أي فلسفةٍ سياسية، وأنَّ الفصل بينهما يؤسس لقيام فلسفاتٍ غير عادلة ومعادية للحرية. يقول "روبرت نوزيك"[*]:

"إن الفلسفة الأخلاقية تحدد خلفية الفلسفة السياسية وحدودها. فما يجوز للشخص فعله تجاه الآخرين وما لا يجوز هو الذي يُحدد ما يجوز فعله من خلال أجهزة الدولة، أو ما يجوز القيام به لتأسيس تلك الأجهزة. إن المحظورات الأخلاقية المسموح تطبيقها هي مصدر كل شرعية لأي سلطة أساسية قسرية تحوزها الدولة. (السلطة الأساسية القسرية هي سلطة لا ترتكز على موافقة الشخص المُطبَّقة عليه). إنَّ هذا المبدأ يُقدم الحيز الرئيس لنشاط الدولة، وربما الحيز الشرعي الوحيد لنشاطها."[16]

---

(15) David Boaz, "Libertarianism: A Primer", P. 75

(W) روبرت نوزيك Robert Nozick (١٩٣٨- ٢٠٠٢م): كاتب وفيلسوف سياسي وأكاديمي أمريكي، وأحد أكبر المؤيدين للفكر الليبرتاري. وقد كان لكتاب روبرت نوزيك "الفوضى، والدولة، واليوتوبيا" (١٩٧٤م) أثرًا هائلاً في تحويل الليبرتارية من فلسفة سياسية لا تؤخذ على محمل الجد سوى من قبل عدد قليل من الأكاديميين إلى موضوع رئيس وإلزامي للمناقشة بين الفلاسفة الأمريكيين وتلامذتهم. وقد تمددت الليبرتارية من بعده لتصبح أيديولوجيا رائجة منذ بداية العقد الثامن من القرن العشرين وحتى اليوم. للمزيد انظر:
"The Encyclopedia of Libertarianism", art: Robert Nozick, P. 360-62

(16) Robert Nozick, "Anarchy, State, and Utopia", Blackwell Publishers, Ltd., Oxford, 1999, P. 6

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ويعتبر الموقف الليبرتاري في ما يخص تلك المسألة فريدًا من نوعه، فبرغم ادعـــاء معظم المذاهب السياسية أنها تربط الأفكار السياسية بالقواعد الأخلاقيـــة، إلا أنَّ الحقيقـــة الواقعة تؤكد أنَّ أفعال الدولة كانت دائمًا تأخذ وضعًا استثنائيًا بدعوى تحقيـــق المـــصلحة العامة، أو حماية الحقوق، أو تنفيذ العدالة، وهو ما لا يقبله الليبرتـــاريون، حيـــث يحتـــل عندهم مبدأ عدم الاعتداء مكانا محوريًا في فلسفتهم، "فعلى عكس كل المفكرين الآخـــرين من اليسار أو اليمين أو من المذاهب الفكرية الواقعة بينهما، يرفض مفكرو الليبرتارية منح الدولة تصريحا أخلاقيًّا لارتكاب أفعال يتفق الجميع تقريبًا على أنها غير أخلاقيـــة وغيـــر قانونية وإجرامية إذا ما ارتكبها أي شخص أو جماعة في المجتمع. الليبرتاريون باختصار يصرون على تطبيق القانون الأخلاقي العام على الجميع، دون أي استثناءات لأي فـــرد أو جماعة."[17]

هذا الموقف الليبرتاري الصارم جعل أنصار الليبرتارية ينظرون إلى غيرهم نظـــرة اتهام؛ حيث يرون أنفسهم آخر المتمسكين بمبادئ الحرية والعدالـــة، ويعتبـــرون غيـــرهم مُفرِّطين ومتحولين في مواقفهم الفكرية، الأمر الذي أضر الفكر الليبرتاري كثيرًا، ووسمه بالعجرفة الفكرية، وتسفيه الأفكار المخالفة.

وقد اعترض "موري روثبارد" على تبرير لا أخلاقية الأفعال الحكومية بمسألة قبول الأغلبية لهذه الأفعال، ورأى أن قبول أو رفض أغلبية المواطنين لفعل الحكومة لا يـــؤثر على مدى أخلاقية الفعل من عدمه، فطالما أن الفعل لا أخلاقي على مستوى الأفراد، فهـــو كذلك على مستوى الحكومة. يقول "روثبارد":

"القتل هو القتل..والسرقة هي السرقة، سواءً أقام بها شخص واحد ضـــد آخـــر، أو قامت بها جماعة، أو حتى قام بها أغلبية الشعب في منطقـــة مـــا. والحقيقـــة أنَّ موافقـــة الأغلبية على فعل السرقة، أو تغاضيها عنه، لا يُقلل من الجوهر الإجرامي للفعل، ولا من ظلمه المُجحِف."[18]

إذن فالليبرتارية لا تطرح نسقًا أخلاقيا جديدًا فيما يخص أفعال الدولة أو ســـلوكيات الحكومة، بل هي تطالب أن يُطبق على الحكومة النسق الأخلاقي نفسه الشائع تطبيقه على الأفراد، والسبب في ذلك أن الليبرتارية –كما أسلفنا- لا ترى الحكومة أكثر مـــن تجمـــع لعدد من الأفراد الطبيعيين، وأن تجمع هؤلاء الأفراد في مكان واحد أو ضـــمن مؤســـسة

(17) Murray N. Rothbard, "For a New Liberty", P. 28
(18) Murray N. Rothbard, "The Ethics of Liberty", P. 164

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

واحدة لا يُعفيهم من المحاسبة الأخلاقية والقانونية إذا ما ارتكبوا أفعالاً تعتبر لا أخلاقية إذا صدرت منهم فُرادَى. إذن "فالليبرتاريون يُمدّون هذه القاعدة لتشمل المجال السياسي أيضا. فلو كان غير مسموح لشخص أن يسرق أموال شخص آخر، إذن فلا ينبغي أن يكون مسموحًا للحكومة (التي هي مجموعة من الأفراد لا أكثر) أن تستولي على أموال الناس قسرًا، حتى ولو كان ذلك تحت مُسمّى "الضرائب". ولو كان غير مسموح لشخص أن يخطف آخر ويستعبده، فلا ينبغي أن يكون مسموحًا للحكومة أن تفعل ذلك أيضًا، حتى ولو كان تحت مُسمّى "التجنيد" أو "الخدمة الوطنية". ولو كان ممنوعا على شخص أن يدخل بيت جاره ويجبره على التخلي عن عاداته الخبيثة، فكذلك لا ينبغي أن يكون مسموحًا للحكومة أن تفعل ذلك، حتى ولو كان تحت مُسمّى الحرب على المخدرات."[19]

إن الليبرتارية تحاول أن تعامل الحكومة بالطريقة نفسها التي يُعامل بها الأفراد، وتتجاهل أي حديث عن الفرق بين الفرد الذي يُمثل نفسه، والحكومة التي تُمثل المجتمع، لأن الليبرتارية لا تعترف بالمجتمع ككيان مستقل أصلا، وهو ما يلغي أي صفة مميزة للموظف الحكومي، الأمر الذي يثير علامات استفهام كثيرة حول إمكانية قيام الموظف الحكومي بأداء مهام وظيفته في حفظ الممتلكات وحماية الحقوق –التي ينادي بها الليبرتاريون- وهو لا يملك أي صفة استثنائية، فهو برغم وظيفته، مجرد فرد لا يملك إلا حق الدفاع عن حقوقه هو وحده، ولا يجوز له أن يستخدم الإكراه بأي صورة من الصور، فلا يجوز له مصادرة الأموال، وإلا عُد ذلك سرقة، ولا القبض على المجرمين، وإلا تم اعتبار ذلك انتهاكا لحرية الإنسان، ولا إعدام القاتل، وإلا كان ذلك اعتداءً على حياة فرد آخر. فكيف ستقوم الحكومة –أو أي بديل لها يقدمه نظام السوق – بحماية الحقوق والحريات إذا كان موظفوها مُكبلين بهذه المحاذير الليبرتارية؟!

٢- دور الحكومة:

ترى الليبرتارية -وفقًا لما سبق- أنه بعرض سلوكيات الحكومة على القواعد الأخلاقية العامة يظهر مدى انتهاكها لحقوق الأفراد، وتكبيلها لحرياتهم، وتدخلها في حياتهم الخاصة. وهو ما يجعل سلوكها هذا غير أخلاقي وغير شرعي؛ لأنه من المفترض أن دور الحكومة "أن تحمي حقوقنا، وتؤسس مجتمعًا يستطيع الناس فيه أن يعيشوا حياتهم، ويُقيموا مشاريعهم في جو آمن -إلى حد معقول- من أي تهديد بالقتل، أو الاعتداء، أو السرقة، أو الغزو الأجنبي."[20]

(19) Jacob H. Huebert, "Libertarianism Today", Praeger & Abc-Clio, llc., Santa Barbara, 2010, P. 4
(20) David Boaz, "Libertarianism: A Primer", P. 186

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

فالأصل عند الليبرتاريين أن الناس أحرار، وأن مُهمة الحكومة هي حماية حريـــاتهم تلك، لهذا فتدخل الحكومة في حياة الأفراد لابد أن يكون محدودًا بحالات معينة، وأن يكون منصوصا عليها قانونًا، لأن ترك الحكومة تتحرك بحسب التقـــدير الشخـــصى لموظفيهـــا سيحولها لمؤسسة إجرامية تنتهك حقوق الأفراد. فالأصل أن الإنسان يفعل ما يشاء عدا ما يمنعه القانون، والحكومة لا تفعل شيئًا عدا ما يسمح به القانون، لكن الأمور تصبح مقلوبة عندما نتجاهل هذا المبدأ، مما يتسبب في تغوّل الحكومة وانتهاكها لحقوق الأفـــراد. تقـــول "آين راند" في مقالتها الشهيرة "طبيعة الحكومة":

"والآن لاحظوا تفشِّي النظرة الأخلاقية والسياسية المقلوبة للحكومة اليوم. فبدلاً مـــن أن تكون الحامي لحقوق الإنسان، أصبحت الحكومة المنتهك الأخطـــر لهـــا، وبـــدلاً مـــن حراسة الحرية، أصبحت الحكومة تؤسس للعبودية، وبدلاً من أن تحمي الحكومة الناس من المُبادرين باستخدم القوة المادية، أصبحت هي من تستخدم القوة الماديـــة والإكـــراه أينمـــا شاءت وكيفما أرادت، ...وبدلاً من حماية الناس من الضرر المُتولِّد عن الأهـــواء، تمـــنح الحكومة نفسها السلطة المطلقة في التصرف وفق الهوى، لهذا فنحن نتجه بخطًـــى حثيثـــة إلى مرحلة الانقلاب التام للأوضاع، المرحلة التي تكون فيها الحكومة حُرة تماما فـــي أن تفعل ما تشاء، بينما لا يفعل المواطنون أيَّ شيء إلا بتصريح، وهي أكثر مراحل التـــاريخ البشري سوادًا، مرحلة الحكم عبر القوة الغاشمة."[21]

لهذا يرى الليبرتاريون أنَّ الدولة المحدودة هي الأفضل، وأنَّ الدور الذي تؤديه فـــي حياة الأفراد يقتصر على حماية حقوقهم الطبيعية وحرياتهم، وأن تدخلها فيمـــا وراء ذلـــك يُعد عملاً غير أخلاقي لا يمكن تبريره، فدور الحكومة يحـــدده توجههـــا الأصـــيل نحـــو التخلص من الإكراه في العلاقات الإنسانية، حيث يكون التعاون الطوعي هـــو أســـاس أي علاقة، حتى علاقة الفرد بالحكومة (التي في نظر الليبرتاري مجرد مجموعة من الأفراد). "وفي حالة منع استخدام القوة المادية في العلاقات الاجتماعية، سيحتاج الناس إلى مؤسسة مهمتها حماية حقوقهم وفق مجموعة من القوانين. هذه هي مهمـــة الحكومـــة –الحكومـــة الحقَّة- هذه هي مهمتها الأساسية، والتبرير الأخلاقي الوحيد لحاجة النـــاس لحكومـــة. إن الحكومة هي الطريقة التي يتم بها وضع الاستخدام الانتقامي للقوة المادية تحت الـــسيطرة الموضوعية، أي تحت سيطرة القوانين التي تم تعريفها بشكل موضوعي."[22]

(21) Ayn Rand & Nathaniel Branden, "The Virtue of Selfishness: A New Concept of Egoism", New American Library, New York, 1965, P. 155
(22) Ibid., P. 148

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

والمقصود "بالاستخدام الانتقامي للقوة" أن انتهاك شخص ما لحقوق شـــخص آخـــر سيُولد رغبة عند الآخر في الانتقام لاسترداد حقوقه المنتهكة، ولو تُرك هذا العمل للتقـــدير الاعتباطي سيُولِّد في نهاية الأمر حالة صراع مستمرة كفيلة بأن تقضي على أي مجتمـــع، لهذا يكون عمل الحكومة هو حماية الحقوق من الانتهاك، بالإضافة إلى معاقبة المُنتهكين. إذن فالحكومة تقوم بهذا الدور بتفويض من أصحاب الحق الأصليين في الدفاع عن أنفسهم وعن حقوقهم الطبيعية، أي أنَّه "لابد من اعتبار موظفي الحكومة مندوبين عن المـــواطنين. وينبغي أن يتم قصر عمل الحكومة على مساعدة المواطنين في الدفاع عن حقوقهم ضد أي شخص ينتهكها أو يهددها. لذلك، فالقوانين التي تعاقب أفعالاً مثل القتـــل، والاغتـــصاب، والنهب، والسرقة، والاختلاس، والاحتيال، والحـــرق العمـــد، والاختطـــاف، والاعتـــداء، والتعدي، والتلويث (نوع من التعدي)؛ هي استخدامات صحيحة لقوة الحكومـــة؛ لأن تلـــك الأفعال تتضمن شخصًا ينتهك حقوقَ شخصٍ آخر. وعلى النقيض من ذلك، فإن النشاطات السِّلميّة الطوعية الشريفة لا ينبغي أن يُعاقب أحد عليها، أو أن تخضع لتدخل الحكومة."[23]

كذلك يدخل ضمن عمل الحكومة مسألة فض المنازعات وتأمين العقود، لأنها مـــن الأمور التي تتعلق بحقوق الأفراد، فالدولة مسؤولة عبر محاكمها عـــن وفـــاء المتعاقـــدين بتعاقداتهم، وتمام تلك العقود إلى مدتها المدونة، بل ومعاقبة من يخالف ذلك لأنه يُعد فـــي تلك الحالة محتالاً ومنتهكًا لمبدأ عدم الاعتداء. فالضرورة تحتم "وجود كيانٍ شـــاهدٍ علـــى العقود طويلة الأجل، ومتابعة الوفاء بها في حالة غياب أحد الطرفين، أو توقيع العقوبـــات المتفق عليها في حالة التخلُّف عن الوفاء. ومن ثمَّ فإن السلطة الملائمة لهذا الغرض قد تم تفويضها للحكومة."[24]

والحكومة بحسب قول المفكر الليبرتاري "ديفيد بوز" ليس لهـــا أي دورٍ تربـــوي أو أخلاقي عدا دورها في حماية حقوق الأفراد، "فليس دور الحكومة أن تفرض نظاما أخلاقيا معينًا، وإنما أن تؤسس إطارًا من القواعد يضمن لكل فرض الحرية في السعي نحو تحقيق مصلحته على طريقته الخاصة، وأن يفعل ذلك وحده، أو بالتعاون مع الآخرين، طالما أنـــه لا ينتهك حرية غيره."[25] لهذا لايجوز لأي حكومة أن تتصرف في شؤون مواطنيها مـــن تلقاء نفسها، أو تفرض عليهم أمورًا يكرهونها بدعوى تحقيق مصلحتهم. "فهذه حجة كـــل ديكتاتور، وطاغية، ومُعْتدٍ يريد بعض التبريرات الأخلاقية أو حتـــى التجميليّـــة لـــسلوكه.

(23) David Bergland, "Libertarianism in One Lesson", P. 3
(24) Isabel Paterson, "The God of the Machine", P. 85
(25) David Boaz, "Libertarianism: A Primer", P. 106

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

يقول أنا أريد أن أحقق للناس (أو أحقق معهم) ما لا يستطيعون تحقيقه لأنفسهم، ولا يمكنني أن أطلب الإذن منهم، أو أنتظر موافقتهم لأنهم لا يستطيعون أن يعرفوا ما هو الأصلح لهم، فما سيسمحون به أو يوافقون عليه قد يؤدي إلى جعل حياتهم رديئة وحقيرة، أو حتى قد يؤدي إلى تدميرهم وانتحارهم."[26]

لكن الليبرتارية لا تقبل مثل تلك التبريرات، فأي تدخل في حياة الأفراد فيما وراء حفظ الحقوق يُعد عملاً لا أخلاقيًّا وإجراميًّا. والليبرتاريون يختلفون حول الحيز المقبول لعمل الحكومة، حيث يرى الأناركيون منهم-مثل "روثبارد"- أنه لا شرعية للحكومة من الأساس ولابد من التخلص منها، وبالتالي فكل أفعالها مرفوضة، بينما يرى المينارکيون (مؤيدو دولة الحد الأدنى)-مثل "آين راند" و"روبرت نوزيك"- أن عمل الحكومة لابد أن يقتصر على الحماية وتأمين العقود. والليبرتاريون عموما لا يثقون في الحكومة، خاصة الكبيرة منها لثلاثة أسباب:

- **الأول**: إنهم يعتبرون الحكومة أحد أشكال العنف المؤسسي. والليبرتاريون ينبذون العنف وبالتالي لا يُحبون استخدام الحكومة في حل المشاكل.
- **الثاني**: إنَّ الليبرتاريين يعتقدون أن موظفي الحكومة غالبًا ما يكون لديهم دوافع شريرة. فالسياسيون يسعون لخدمة مصالحهم الخاصة، لا خدمة الصالح العام...
- **الثالث**: الحكومة فاشلة في أغلب الأوقات. حتى عندما تحاول أن تُصلح المشاكل فليس هناك ما يضمن أنها ستنجح. والليبرتاريون قلقون من أنَّ الحكومات في أغلب الأوقات لا تجعل الأمور أفضل بل أسوأ."[27]

لهذا فعمل الحكومة الأمثل في نظر الليبرتاريين المؤمنين بضرورة وجود دولة محدودة هو الذي يقتصر على حفظ حقوق الأفراد، وفض المنازعات، وتأمين العقود. ولا ينبغي بأي حال من الأحوال أن يتخطى عملها ذلك الحيز المحدود، وإلا فقدت شرعيتها، وتجاوزت الغرض الذي أُنشئت من أجله. تقول "آين راند":

"إن الوظائف السليمة للحكومة تنقسم إلى ثلاث فئات واسعة، جميعها تتعلق بموضوع القوة المادية وحماية حقوق الناس: الشرطة، لحماية الناس من المجرمين- القوات المسلحة، لحماية الناس من الغزو الخارجي- المحاكم، لتسوية الخلافات بين الناس وفقا للقوانين الموضوعية."[28]

(26) Isaiah Berlin, "Liberty: Incorporating Four Essays on Liberty", Oxford University Press, Oxford, 2002, P. 197
(27) Jason Brennan, "Libertarianism: What Everyone Needs to Know", Oxford University Press, New York, 2012, PP. 55- 56
(28) Ayn Rand & Nathaniel Branden, "The Virtue of Selfishness", P. 151

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

التصور الليبرتاري من منظور نقدي:

إن البحث في الفكر الليبرتاري يُولِّد قناعة بعدم موضوعية موقفه من الدولة، فالليبرتارية تتميز عن سائر المذاهب والأيديولوجيات المدافعة عن الحرية بعدائها الشديد للدولة، ودعوتها لتقليص دور الدولة إلى الحد الأدنى أو التخلص منها بالكلية أحياناً. ويقوم هذا العداء للدولة على أساسين: أولهما غير عواقبي *Deontological* يزعم أنَّ الدولة كيان غير أخلاقي، وأنَّ أفعالها تتميز بالشر والإيذاء بحكم طبيعتها مما يبرر رفضها. وثانيهما غائي أو عواقبي *Teleological* يزعم أن الدولة كيانٌ خَدَميّ فاشل، وأن السوق قادرة على تلبية احتياجات الناس بشكل أفضل من الدولة.

فإذا توقفنا عند الأساس "غير العواقبي" الذي ترفض الليبرتاريةُ الدولةَ استنادًا إليه لوجدنا أنه يُناقض الفكر الليبرتاري نفسه. "فالليبرتاريون يؤمنون بأنَّ موظفي الحكومة لديهم في الأغلب دوافع شخصية تحركهم، وأنَّ السياسيين يعملون لما فيه مصلحة لهم بدلاً من خدمة الصالح العام... وأنَّ القدرة على فعل الخير من خلال الحكومة تعني أيضًا القدرة على ارتكاب الشر. وأننا عندما نبني المؤسسات الحكومية نكون حَسني النية، إلا أنَّ أولئك الذين يسعون وراء السلطة التي صنعناها لا يكونون دائمًا حسني النية. فالسلطة التي صنعناها لتحمي أبناءنا سيتم غالبًا استخدامها ضدهم."[29]

أي أنَّ الليبرتاريين يؤمنون بأن الإنسان تُفسده السلطة، وأنه عندما يملك حرية التصرف بنفوذ كبير يتحول إلى كائن أناني مؤذٍ، ولهذا فالدولة بجميع أجهزتها هي نموذج للفساد والشر الناتج عن منح الإنسان سُلطة التصرف بحرية تجاه الآخرين، وترك مساحة له لكي يسعى لتحقيق أهدافه الخاصة ومصالحه الفردية، فالفرد العادي لا يملك حرية التصرف تجاه الآخرين التي يملكها الموظف الحكومي، فهو لا يستطيع أن يصادر أموال جاره، أو يُفرّق بينه وبين أولاده، أو يسجنه، أو حتى يعدمه، لكنّ الموظف الحكومي يستطيع أن يفعل كل هذا.

هذا باختصار هو المبرر الليبرتاري لرفض الدولة وسلوكياتها، فإذا ما قارناه بموقفهم المدافع عن منح الحرية للأفراد ليكونوا هم أسياد أنفسهم، والمتحكمين في حياتهم بوصفهم الأقدر على معرفة الأصلح لهم، سنجد حالة واضحة من التناقض تجاه مسألة الطبيعة الإنسانية؛ فهم يرون الإنسان مع الحرية المطلقة في إطار الدولة ذا طبيعة شريرة، بينما يرونه خارج إطار الدولة، ومع الحرية المطلقة نفسها، ذا طبيعة خيّرة. ويعتقدون أنَّ

(29) Jason Brennan, Op. cit., P. 55

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

التصور القائل بأنَّ "الناس غير خيّرين" يحتوي على ثغرة فكرية كبيرة؛ لأن مَن يعتنقون هذا التصور دائما ما يستبعدون أنفسهم من بين الناس الذين يصفونهم بالضعف والحماقة والعجز وعدم الكفاءة والغش والخطورة على أنفسهم وعلى الآخرين. فلو أنَّ هذا التصور كان صحيحًا، فإنَّ آخر ما يمكن أن يتمناه المرء أن يكون هناك حكومة كبيرة يتم إدارتها من خلال أناس بهذه الصفات، وتتحكم في حياتنا وعقولنا... إنَّ الواقع يقول إنَّ معظم الناس في أغلب الأوقات يتصرفون بشكل صحيح. فهم لا يكذبون، ولا يغشون، ولا يسرقون أو يغتصبون أو يقتلون. فأغلب الناس يتصرفون وفقًا للمبدأ الليبرتاري الداعي لاحترام الآخرين، مدركين أن لهم كامل الحق في التحكم في شؤونهم الخاصة، ومتوقعين أيضًا أن الآخرين سيتعاملون معهم بشكل سلمي ونزيه."[30]

إن المعايير المزدوجة هنا في تقييم الطبيعة الإنسانية تُظهر حالة من التخبط الفكري في الموقف الليبرتاري من الدولة، فالإنسان لا يتحول فجأة إلى كائن شرير بمجرد عمله بالحكومة، كما أن عامة الناس من غير الموظفين ليسوا دائمًا بهذه الطيبة والنية الحسنة. إن المتابع لمعدلات الجريمة في العالم يعرف أن الأفعال الشريرة الصادرة من عامة الناس أكثر بكثير من تلك التي تصدر من الموظفين الحكوميين، وأنَّ القول بأن الناس يتصرفون في معظم الوقت بشكل خيّرٍ وسليم يعني ضمنيًا أنهم يكونون على هذه الحال أيضًا عند التحاقهم للعمل بأحد أجهزة الدولة، وعليه ستكون الدولة في معظم الوقت خيرة في أفعالها، وهو ما يُثبت خطأ الموقف الليبرتاري تجاهها.

ومن الأفعال الرئيسة للدولة التى يرى أي ليبرتاري أنها تشكل دليلاً دامغًا على شر الدولة ولا أخلاقيتها هي عملية جمع الضرائب، فوفقا للتصور الليبرتاري الضرائب هي نوع من أنواع العبودية والعمل القسري؛ فالإنسان يعمل لعدد معين من الساعات يوميا في خدمة سداد ما تطلبه منه الحكومة من أموال، لهذا فهو مجبر على هذا الفعل مما يجعله فعلاً غير أخلاقي.

غير أنَّ ما غاب عن الليبرتاريين أنَّ الدولة تقوم بتوفير مجموعة متنوعة من الخدمات والوسائل الضرورية لقيام أي عمل وازدهاره، ومن دون تلك الوسائل لا يمكن للإنسان أن يعمل ويربح من الأساس، ولأن كل خدمة لابد لها من مقابل مادي، فإن عملية جمع الضرائب تُعتبر إحدى طرق تمويل تلك الانشطة التي تصب في مصلحة المواطن في نهاية المطاف. "فتحقق فرصنا الاقتصادية يعتمد بشكل كبير على النشاطات الحكومية

(30) David Bergland, "Libertarianism in One Lesson", P. 9

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المتعلقة بتنفيذ العقود، والحماية القانونية لحقوق الملكية، وحفظ السلم، والمحافظة على الأمن القومي، وطباعة العملة، والتأمين على الودائع المصرفية، ومنع الاحتكار، ومحاربة التضخم، وعقد الاتفاقات التجارية، وتوفير البنية التحتية..إلخ."[31]

بالإضافة إلى ذلك يعتبر تصوير عملية جمع الضرائب بالعبودية والسُّخرة أمرًا مُبالَغًا فيه، بل وزائفًا أيضًا، فالدولة لا تجبر الفرد حتى على العمل حتى، "ففي إطار نظام جمع الضرائب –وبعكس نظام العمل القسري أو السُّخرة- للفرد الحق في اختيار المجال الذي يعمل فيه، والمكان الذي يعيش فيه، ويمكنه أن يحدد ما إذا كانت قيمة السلع المادية أثمن من وقت الفراغ أو العكس، وأن يختار وفقًا لذلك بين الوظائف التي تتطلب مهارات أكثر وتلك التي تتطلب مهارات أقل. في الحقيقة لو كان الفرد فاحش الثراء، فإنه لن يكون مضطرًا للعمل من الأساس، حيث يمكنه أن يعيش على ريع استثماراته."[32]

أما إذا ما انتقلنا إلى الأساس "الغائي" أو "العواقبي" الذي ترفض الليبرتاريةُ الدولةَ استنادًا إليه، سنجد أنه يرتكز على فكرة عدم كفاءة الدولة أو الحكومة في القيام بمهمة الوفاء باحتياجات الأفراد، وأنَّ نظام السوق الحرة قادرٌ على القيام بهذه المهمة بشكل أفضل؛ الأمر الذي يجعل إنشاء الدولة للمدارس والمستشفيات، أو مد الطرق وشبكات المياه والكهرباء، ومعالجة الأزمات الاقتصادية، ومحاربة الجريمة..إلخ أمرًا مرفوضًا بالكلية لأن نتائجه ستكون سيئة على المدى البعيد.

وتُخالف الليبرتارية في موقفها هذا الليبرالية التي تقبل نظام جمع الضرائب وتُدافع عن دور الدولة في ضبط الاقتصاد، والوفاء ببعض الاحتياجات الإنسانية التي لا يستطيع نظام السوق الوفاء بها، فالليبرالية تعتبر توفير وسائل دعم المواطنين الأضعف والأفقر، بما يصل بهم إلى مستويات العيش الكريم، ضرورة لتحقيق حريتهم ومنحهم فرصة التمتع بحقوقهم بشكل ملائم. كما تعتبر أن تلك المهمة لابد وأن تقوم بها الدولة لا نظام السوق، لأن نظام السوق الحرة بطبيعته يتحرك لخدمة مصالح الأفراد الأذكى والأقوى، لهذا فهو يحتاج لرقابة الدولة وإلا تحول بمرور الوقت إلى صورة حديثة من صور الاستغلال وتدمير الحرية، "ففي غياب القواعد المؤسسية التي تفرضها الحكومة لمنع التراكم المفرط لقوى السوق، فإن نتاج الحقوق الليبرتارية غالبًا سيكون سلسلة من التعاقدات التي تُرسخ الهيمنة الاحتكارية في كافة الصناعات. وبمجرد الوصول لتلك المرحلة فلا شيء سوى

(31) Craig Duncan & Tibor R. Machan, "Libertarianism: For And Against", Rowan & Littlefield Publishers, Inc., New York, 2005, P. 47
(32) Ibid., P. 57

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

النوايا الحسنة سيكون قادرًا على منع التقدم الليبرتاري نحو عبودية اقتصادية حقيقية."[33]

إن الفكر الليبرتاري يرفض كل ما سبق، ويعتبر أن نظام السوق وحده يستطيع الوفاء بكافة احتياجات الأفراد، بل والقيام بها بصورة أفضل من الدولة، لكن الحقيقة المرتكزة إلى الواقع تؤكد أنَّ نظام السوق، وإن كان يتميز بالكفاءة في بعض الجوانب الخدمية، إلا أنّه لا يستطيع تغطية جوانب أخرى من احتياجات الأفراد، ففي نهاية المطاف لن يقدم نظام السوق خدماته إلا لمن يملكون الثمن، وهذا يعني ضمنيًّا ألاّ يجد الفقراء والضعفاء أي فرصة لتحقيق أهدافهم في الحياة. أما الدولة الليبرتارية فهي محدودة، "لا تستطيع أن توفر الدعم اللازم للأفراد ليتمكنوا من الوفاء باحتياجاتهم، خاصةً أولئك الذين يدخلون السوق دون استعدادٍ كافٍ... إن الاعتبارات الديمقراطية والإنسانية، كتعليم جيد للجميع، ورعاية رحيمة للمسنين، وحد أدنى من الرعاية الصحية، وعوائد التقاعد عن العمل؛ لا مكان لها في الخطط الليبرتارية."[34]

كما يعتبر تقليص مفهوم الازدهار ليصبح مقتصرًا فقط على الرفاهية المادية، واعتبار تلك الرفاهية هي المطلب الوحيد لأفراد المجتمع، ومن ثمَّ العامل الوحيد للحكم على أي نظام سياسي بالنجاح والكفاءة من عدمه يُعدُّ تفكيرًا سطحيًّا وقاصرًا. إن اتحاد مجموعة من الأفراد في جماعة يحتاج إلى عدد من الأشياء لينجح ويستمر. من بين تلك الأشياء بالطبع الازدهار بمعناه الواسع. لكن الازدهار وحده لا يكفي للمحافظة على هذا الكيان، فهناك منظومة القيم التي تؤلف بين الأفراد، وتحقق السلام الاجتماعي بينهم، وتربطهم بالجماعة. مثل تلك القيم لا يمكن أن تحققها الرأسمالية، ولا تدخل ضمن اهتماماتها من الأساس؛ لأن العائد من ورائها –على الفرد وعلى المجتمع- غير مادي أصلاً. ومن ثمَّ يبدأ دور الدولة في سد الفراغ الذي خلفته الرأسمالية عبر قيامها بعملية التنشئة الاجتماعية ، على أن تكون "المهمة الأساسية للتنشئة الاجتماعية هي خلق حافزٍ كافٍ لدى أعضاء الجماعة لتعضيد معتقدات وقيم النظام الاجتماعي والمحافظة عليها. بعض تلك المعتقدات يتعلق بالأخلاق، ويتناول العلاقة السليمة بين الأعضاء، وعملية تنظيم الوسائل التي تحقق الغايات... إن التنشئة الاجتماعية الناجحة سوف تحد من أي سلوك هدام مُحتمل يعادي المجتمع، فالتوجهات البشرية بحاجة إلى أن يتم تشكيلها كي

(33) Samuel Freeman, "Illiberal Libertarians: Why Libertarianism is Not A liberal View", Philosophy And Public Affairs, Vol. 30, No. 2 (Spring 2001), P. 137

(34) Andrew Askland, "A Criticism of The Libertarian Account of Political Values And Market Practices", International Journal of Politics and Ethics, Vol. 1, No. 3, 2002, P. 221

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تتوافق مع النظام الاجتماعي بحيث لا تتسبب في زعزعته عبر السلوك المعادي للمجتمع. ولكي تكون التنشئة الاجتماعية ناجحة لابد للمجتمع من إنتاج، ورعاية، وتعليم الأعضاء الجدد فيه. ومن دون وجود عملية تنشئة اجتماعية في النظام الثقافي سوف يتوقف المجتمع عن العمل بكفاءة، ويصبح غير مُهيأ وغير قادرٍ على مواجهة الجماعات المعادية."[35]

كذلك يكرر الليبرتاريون فكرة الازدهار كحُجّة على نجاح نظام السوق الرأسمالي في مواجهة النظام القائم على تدخل الدولة وبرامج الرعاية والرفاهية. ففي تصورهم أن النظام المُوجّه من قبل الدولة سيسبب الفقر، بينما نظام السوق هو الطريق الصحيح نحو تحقيق الازدهار في الحياة الاقتصادية للأفراد، حيث يكون عامل السعي نحو تحقيق المصلحة الفردية وراء التوسع في الاستثمار والتوظيف والتبادل التجارى الحر، مما يقود المجتمع ككل نحو حالة من الانتعاش المالي، ومن ثمَّ الازدهار على كافة المستويات.

ويعتبر الليبرتاريون أن السر في تحقق الازدهار في ظل نظام السوق أن الرأسمالية لا تضع أي قيودٍ على أحد، وإنما تكفل الحرية المطلوبة لانتعاش السوق، وتمنع فقط الأفعال غير الشرعية التي تتم دون وجه حق. ويعتبرون أن هذا هو جوهر الاختلاف بين نظام السوق الحرة والنظام الموجه من الدولة القائم على برامج الرعاية والرفاهية. لكن مع قليل من التأمل يظهر لنا أنه لا فرق بين نظام السوق ونظام الرفاهية، فكلاهما يمنح الحرية من جانب ويأخذها من جانب آخر. فإذا كان الركن الركين في نظام السوق هو حقوق الملكية،"فإنه يتضح أنَّ حقوق الملكية تلك تزيد من حرية بعض الناس عبر تقييد حرية آخرين. يظهر ذلك بوضوح عندما ننظر في أصل الملكية الخاصة... فبما أنَّ تحقق ملكية شخص ما لشيء بعينه يعني ضمنيًا عدم ملكية الآخرين للشيء نفسه، فإنَّ السوق الحرة تقيد الحرية كما تصنعها، مثلها في ذلك مثل عملية إعادة توزيع الثروة التي تقوم بها دولة الرفاهية، فكلاهما يصنع الحرية و يُقيدها."[36]

ونظرًا لأنَّ دفاع الليبرتارية عن نظام السوق الحرة هو بشكل ما دفاع عن حقوق الملكية، التي بدورها لا يستفيد منها على وجه الحقيقة إلا من لديهم مِلْكيات بالفعل، لهذا فإن أي سلطة ليبرتارية ستبدو كما لو كانت عملية دفاع خاصة عن فئة محددة من الناس، وبهذا فهي تفتقد أحد أهم مبادئ السلطة السليمة، وهو "المبدأ القائل بأن السلطة السياسية

(35) Joseph Grcic, "The Contradictions of Libertarianism", Etica & Politica / Ethics & Politics, Vol. XIII, No. 2 (Dec., 2011), P. 376

(36) Will Kymlicka, "Contemporary Political Philosophy: An Introduction", 2nd(ed.), Oxford University Press, Oxford & New York, 2002, PP. 149- 150

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

هي سلطة عامة، أي أنها تُصدِر وتُنفّذ بنزاهة قواعد عامة موحدة، وتطبقها على الجميع، الأمر الذي يعزز الصالح العام."[37]

ولعل من أبرز ملامح خصخصة السلطة في إطار الدولة الليبرتارية هو عدم وجود سلطة تشريعية عامة، "أيْ مؤسسة عامة ذات سلطة وضع القوانين وتعديلها، ومراجعة المواثيق الاجتماعية. حيث يتم تلبية الحاجة لقوانين جديدة من خلال المعاملات الخاصة واليد الخفية، بما يتوافق في نهاية المطاف مع العديد من الاختيارات الخاصة. فالليبرتاريون عامةً يقبلون وجود السلطتين القضائية والتنفيذية كضرورة من أجل المحافظة على الحقوق الشخصية وحقوق الملكية، لكن دون قبول أو الاعتراف بالحاجة إلى أي مؤسسات عامة تمتلك سلطة شرعية للوفاء بتلك المهام بصورة عادلة. فالسلطة السياسية يتم ممارستها عبر النطاق الخاص."[38]

إن محاولة تلخيص الموقف الليبرتاري من الدولة تأخذنا إلى فكرة واحدة وهي كراهية الدولة. إنَّ الليبرتارية تؤسس لفكرة العداء للدولة وتدعو للتخلص منها أو على الأقل تحجيمها بما يفقدها أي سلطة قاهرة على حياة الأفراد. "إن الحملة الليبرتارية للدفاع عن الحرية هي في حقيقتها حربٌ على الدولة، لا حربٌ على المذهب المناصر لهيمنة الدولة. فالليبرتاريون لا يهاجمون الأفكار المؤيدة لهيمنة الدولة، بل يؤمنون بأن عدوهم هو الدولة نفسها... إن الدولة بكل صورها تمثل قيدًا على حريتهم، ولهذا فهي تستحق التحطيم. هذه هي الأناركية الكامنة في الحركة الليبرتارية."[39]

والموقف الليبرتاري المعادي للدولة في أساسه موقف غير عواقبي يقوم على الأخلاق الواجبة، فهو غير معني بمدى الاستفادة من الدولة، أو النتائج الضارة التي قد تترتب على التخلص منها، فالدولة في جميع أحوالها منتهكة لحقوق الأفراد، ومن ثمَّ فهي كيانٌ لا أخلاقي يجب التخلص منه. لهذا "فبالنسبة لليبرتاريين يعدُّ أي ضررٍ يلحق بالدولة عملاً جيدًا حتمًا، وأي مساعدة تقدّم للدولة تُعد عملاً سيئًا، بغض النظر عن أثر ذلك في حرية الإنسان."[40]

وعلى الرغم من أنَّ الليبرتاريين يعترفون بموقفهم هذا، ويرونه عملاً صحيحًا،

(37) Samuel Freeman, "Illiberal Libertarians", P. 120
(38) Ibid., P. 139
(39) Peter Schwartz, "Libertarianism: The Perversion of Liberty", In: Ayn Rand, Leonard Peikoff & Peter Schwartz, "The Voice of Reason: Essay in Objectivist Thought", New American Library: Penguin Group, Inc., New York, 1988, P. 319
(40) Ibid., P. 320

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

باعتبار أنَّ الدفاع عن الحرية ومناهضة الدولة يُعدَّان شيئًا واحدًا في نظرهم(*) ، إلا أنَّ ذلك لا يمنع أنَّ فكرة اتخاذ الدولة عدوًا بتلك الصورة الرائجة بين الليبرتاريين أمر يُضعف النظرية الليبرتارية، ويجعلها محدودة النطاق وغير موضوعية بالمرة، "فإذا اعتنقت الليبرتارية لما تحمله من أفكار عدائية تجاه الدولة، ستجد فيها مبتغاك حقًا، لكن بمجرد أن تتخطى بأهدافك نطاق التخلص من الدولة، فإن الإطار الأخلاقي الليبرتاري يصبح أقل بكثير مما ينبغي. فطريقة الاختيار الليبرتارية التي ترى الأمور إما أبيض أو أسود سطحية وغير مناسبة عندما نريد الحُكم على الفروق الدقيقة في العلاقات الإنسانية، وكيفية تأثير السلطة والاستغلال فينا."[41]

(*) في إطار رد الفيلسوف الليبرتاري "ولتر بلوك"على مسألة عداء الليبرتاريين للدولة يقول: "إن الدولة في ذاتها كيان قائم على الإكراه، إنها دائمًا وحتمًا في حالة انتهاك لمبدأ عدم الاعتداء الليبرتاري. لذا فإنك إن لم تكن تهدف إلى الدفاع عن الحرية بل إلى مهاجمة الدولة، فإنَّك ستغدو من أنصار الحرية تلقائيًا. فمناصرة الحرية والعداء للدولة هما وجهان لعملة واحدة."
(cp. Walter Block, "Libertarianism Vs. Objectivism: A Response to Peter Schwartz", Reason Papers, Vol. 26, (Summer 2000), P. 46)

(41) Will Moyer, "Why I Left Libertarianism: An Ethical Critique of A Limited Ideology", (June 14, 2014)
http://www.salon.com/2014/06/14/why_i_left_libertarianism_an_ethical_critique_of_a_limited_ideology/

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تعقيب:

يتضح لنا مما سبق أنَّ إجابة تساؤلنا عن طبيعة التصور الليبرتاري للدولة وحـــدود عملها يتلخص في النقاط التالية:

- **طبيعة الدولة**: يرى الليبرتاريون أن الدولة تشكل خطرًا على الحرية، لأنها بطبيعتها تقوم على عدد من الأسس التي تنتهك الحقوق الطبيعية للأفراد، فهي كيان يقوم على الإكراه والعنف المادي. وفي رأي الليبرتاريين أنَّ عرض أفعال الحكومة على مبـــدأ "عدم الاعتداء" يكشف أنها أكبر منتهكٍ لهذا المبدأ؛ لذلك مراجعة سلوكياتها، وتحديـــد ما يجوز منها وما لا يجوز يُعد أمرًا ضروريًّا لصنع مجتمع حُر يتمتع فيه كل فـــرد بملكيته لذاته ولممتلكاته.
- **أفعال الحكومة**: يعتقد الليبرتاريون أن أفعال الحكومة غير أخلاقية، ويرتكزون في ذلك على أن الحكومة ليست أكثر من مجموعة من الأفراد الطبيعيين، وأنها ترتكب أفعالاً –من خلالهم- تعد غير أخلاقية، ويتمسكون بأنَّ ما يُطبّق على الأفراد أو الجماعات داخل المجتمع يُطبّق على الدولة ذاتها، فالأفعال التي تُعد غير أخلاقية إذا ما ارتكبها الفرد لابد أن تبقى غير أخلاقية إذا ارتكبتها الحكومة؛ لأن الحكومة -في نهاية المطاف- ليست أكثر من تجمع لعدد من الأفراد.
- **وظيفة الدولة**: يرى معظم الليبرتاريين (وهم من يؤيدون دولة الحد الأدنى) أنَّ وظائف الدولة المُثلى في نظرهم هي حفظ حقوق الأفراد من الانتهاك، ومعاقبة المنتهكين، وفض المنازعات بين الأفراد المتخاصمين عبر المحاكم التي تقوم على قوانين تم التوافق حولها، وتأمين العقود الموقع عليها طواعيةً، والتأكد من تنفيذها من كافة الأطراف. وفيما عدا ذلك لا يجوز للدولة أن تقحم نفسها في حياة الأفراد أو أن تعاقب أحدًا على أي فعل لم يتسبب في انتهاك أي حقٍ لأي إنسان، وإلا يكون فعلها هذا إجراميًا وغير أخلاقي.
- **العداء المفرط للدولة**: إن الموقف الليبرتاري من الدولة يتميز عـــن ســـائر المـــذاهب الأخرى بالعداء الشديد لها، والربط بين وجودها وانحسار الحريات، واتهامها بالتسبب في جميع المشاكل التي تحدث للإنسان في حياته. ويظهر التناقض وعدم الموضـــوعية في هذا الموقف في تصورهم حول الطبيعة الشريرة للدولة بسبب الشر الكـــامن فـــي جميع العاملين بها، والذين يسعون لتحقيق مصالحهم الفردية علـــى حـــساب المنفعـــة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

العامة، الأمر الذي يناقض الفكرة الليبرتارية عن الإنسان وميله في معظم الأوقات إلى التصرف بشكل صحيح، فالإنسان لا يتحول فجأة إلى كائن شرير بمجرد عمله بالحكومة، كما أن عامة الناس من غير الموظفين ليسوا دائمًا بهذه الطيبة والنية الحسنة. فضلاً عن أنَّ اعتبار الأنشطة الحكومية (مثل جمع الضرائب) عملاً إجراميًا ونوعا من أنواع الاستعباد يعد زعمًا مبالغًا فيه ولا يستند إلى حُجة ناهضة، فالدولة- على العكس- تقوم في أوقات كثيرة بالعمل لما فيه مصلحة الأفراد، فهي تعمل على توفير مجموعة متنوعة من الخدمات والوسائل الضرورية لقيام أي عمل وازدهاره، ومن دون تلك الوسائل لا يمكن للإنسان أن يعمل ويربح من الأساس، ولأن كل خدمة لابد لها من مقابل مادي، فإن عملية جمع الضرائب تُعتبر أحد طرق تمويل تلك الأنشطة التي تصب في مصلحة المواطن في نهاية المطاف.

- **عدم الموضوعية**: يتسم التصور الليبرتاري للدولة بالتطرف وعدم الموضوعية؛ حيث يقوم على إبراز كل ما هو سلبي، وتجاهل كل ما هو إيجابي، كما أنه يميل إلى مهاجمة الدولة دون أن يقدم بديلاً مقبولاً خاليا من تلك السلبيات التي انتقدها في الدولة، وهو ما يجعل رفض الليبرتاريين للدولة بتلك الصورة الشديدة لا مبرر له في ظل وجود سلبيات مماثلة في سائر البدائل الأخرى المطروحة.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المصادر والمراجع:

- Andrew Askland, "A Criticism of The Libertarian Account of Political Values And Market Practices", International Journal of Politics and Ethics, Vol. 1, No. 3, 2002, PP. 213-222
- Ayn Rand & Nathaniel Branden, "The Virtue of Selfishness: A New Concept of Egoism", New American Library, New York, 1965
_____Leonard Peikoff & Peter Schwartz, "The Voice of Reason: Essay in Objectivist Thought", New American Library: Penguin Group, Inc., New York, 1988
- Chris R. Tame, "Taxation is Theft", Libertarian Alliance Political Note, No.44, 1989, www.libertarian.co.uk/lapubs/polin/polin044.pdf
- Craig Duncan & Tibor R. Machan, "Libertarianism: For And Against", Rowan & Littlefield Publishers, Inc., New York, 2005
- David Bergland, "Libertarianism in One Lesson", 5th (ed.), Orpheus Publications, Costa Mesa, 1990
- David Boaz, "Libertarianism: A Primer", The Free Press: Simon & Schuster Inc., New York, 1997
- Edward Feser, "Taxation, Forced Labor, and Theft", The Independent Review, Vol.5 , No.2, (Fall, 2000), PP. 219-235
- Ellen Frankel Paul, Fred D. Miller, Jr. & Jeffrey Paul (ed.),"Taxation, Economic Prosperity, and Distributive Justice", Cambridge University Press, London & New York, 2006
- Frank Chodorov, "Taxation is Robbery", in: "Out of Step: The Autobiography of an Individualist", The Devin-Adair Company, New York, 1962, PP. 216-239
- Isabel Paterson, "The God of the Machine", G.P Putnam's Sons, New York, 1943
- Isaiah Berlin, "Liberty: Incorporating Four Essays on Liberty", Oxford University Press, Oxford, 2002
- Jacob H. Huebert, "Libertarianism Today", Praeger & Abc-Clio, llc., Santa Barbara, 2010
- Jason Brennan, "Libertarianism: What Everyone Needs to Know", Oxford University Press, New York, 2012
- Joseph Grcic, "The Contradictions of Libertarianism", Etica & Politica / Ethics & Politics, Vol. XIII, No. 2 (Dec., 2011), PP. 365-382
- Murray N. Rothbard, "For a New Liberty: The Libertarian Manifesto", 2nd(ed.), Ludwig von Mises Institute, Auburn, Alabama, 2006
_____, "The Ethics of Liberty", New York University Press, New York & London, 1998
- Robert Nozick, "Anarchy, State, and Utopia", Blackwell Publishers, Ltd., Oxford, 1999
- Samuel Freeman, "Illiberal Libertarians: Why Libertarianism is Not A liberal View", Philosophy And Public Affairs, Vol. 30, No. 2 (Spring 2001), PP. 105-151

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- Walter Block & Michael Walker (ed.), "Taxation An International Perspective", The Fraser Institute, Vancouver, 1984
_____, "Libertarianism Vs. Objectivism: A Response to Peter Schwartz", Reason Papers, Vol. 26, (Summer 2000), PP. 39-62
- Will Kymlicka, "Contemporary Political Philosophy: An Introduction", 2nd(ed.), Oxford University Press, Oxford & New York, 2002
- Will Moyer, "Why I Left Libertarianism: An Ethical Critique of A Limited Ideology", (June 14, 2014) http://www.salon.com/2014/06/14/why_i_left_libertarianism_an_ethical_critique_of_a_limited_ideology/
- "The Encyclopedia of Libertarianism", editor in chief: Ronald Hamowy, Sage Publication Ltd., Los Angeles, 2008

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com